

المحاضر الرسمية

## الجمعية العامة

الدورة السابعة والخمسون



## الجلسة العامة ٢٣

الجمعة، ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، الساعة ١٥/٠٠  
نيويورك

الرئيس: السيد يان كافان ..... (الجمهورية التشيكية)

الخاص بتنفيذ إعلان قمة الألفية، الأهمية الحيوية للجهود المتعددة الأطراف في مجال حفظ السلم والاستقرار الدوليين. ولقد كان اعتقاد الاتحاد الروسي دائما أن وجود أمم متحدة قوية كفؤة هو الأداة الرئيسية لإدارة الشؤون الدولية بشكل جماعي، ولبناء نظام عالمي متعدد الأقطاب مستقر يقوم على ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي. وفي هذا الشأن، من الضروري مواصلة تحسين وتعزيز المنظمة وهذه واحدة من أهم المهام التي يجب أن نضعها في اعتبارنا عندما ننفذ إعلان قمة الألفية.

إننا نؤيد نداء الأمين العام بإعطاء شكل رسمي في جدول أعمال الأمم المتحدة لأولويات إصلاح المنظمة، كما وردت في إعلان قمة الألفية. والأمين العام يؤكد في تقاريره، لسبب وجيه، الدور الفريد من نوعه الذي تقوم به الأمم المتحدة ومجلس الأمن في الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب. والإصرار القوي على توحيد الجهود لمعارضة الإرهاب يشاهد في الأنشطة التي يقوم بها التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب. وروسيا من الشركاء المسؤولين في هذا التحالف. ومن المهم بشكل حيوي أن يتبع هذا التحالف

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد هدايت (إندونيسيا).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

## البند ٤ من جدول الأعمال (تابع)

## متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

تقرير الأمين العام (A/57/270) و (A/57/270/Corr.1)

## البند ١٠ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/57/1)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة

الآن لممثل الاتحاد الروسي.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):

لقد أعطت الأحداث المأساوية التي وقعت في يوم ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ قوة دفع كبيرة لجهودنا الجماعية لمكافحة الإرهاب الدولي، كما أنها أكدت مرة أخرى، كما أبرز الأمين العام للأمم المتحدة من جديد بحق في تقريره

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Roo C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

لممارسة عمليات حفظ السلام/صنع السلام، وعلى وجه الخصوص، في القارة الأفريقية.

إننا نتشاطر تقييم الأمين العام للدور المتنامي للدبلوماسية الوقائية كوسيلة يعتمد عليها لضمان الاستقرار في العالم. والمجموعة الفريدة من الأدوات السياسية والدبلوماسية المتاحة الآن للمجتمع الدولي لحل كل مشكلة دولية دقيقة تقريبا ينبغي أن تستخدم استخداما فعالا. ونحن نؤيد الاستراتيجية الإنمائية للمنظمة، التي أكدها من جديد تقرير الأمين العام، والرامية إلى القضاء على الفقر، وتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.

ومما له أهمية خاصة نشاط الأمم المتحدة لضمان التوزيع الأكثر إنصافا لمنافع العولمة بين كل البلدان، بما في ذلك عن طريق مشاركتها الكفوة في النظام التجاري الدولي عن طريق تعزيز البنيات المالية الدولية، والوصول المحسن للموارد الدولية لأغراض التنمية. والمؤتمرات التي عقدت في الدوحة، ومونتيري وجوهانسبرغ أصبحت علامات هامة على الطريق لتحقيق تلك الأهداف. ونحن نلاحظ أيضا النوعية الجديدة لتفاعل الأمم المتحدة مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية وسائر الشركاء في تحقيق الأهداف الموضوعية في إعلان قمة الألفية ومقررات المحافل العالمية.

وبشكل عام نتشاطر رأي الأمين العام في أنه، بالرغم من تعقد نتيجة المرحلة الأولى من تنفيذ إعلان قمة الألفية، فإن النجاح الذي تحقق يبين، مع هذا، أن المهام المعطاة هي في إطار سلطة المجتمع الدولي.

والاتحاد الروسي سيواصل العمل بشكل نشط لتنفيذ مقررات مؤتمر قمة الألفية في المستقبل على أساس أوسع تعاون ممكن مع الأمم المتحدة. والأهداف الموضوعية في إعلان الألفية تغطي كل مشاكل اليوم الملحة وترسي الأساس

الدور الرائد الذي تقوم به الأمم المتحدة ومجلس الأمن في التعزيز والتنسيق، وفقا لقواعد القانون الدولي، وعلى وجه الخصوص قرارا مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٣٧٧ (٢٠٠١).

ونحن نلاحظ بارتياح أن المنظمة أحرزت تقدما عظيما خلال العام الماضي في المسائل المتعلقة بتسوية صراعات مسلحة، مثل المساعدة المقدمة إلى تيمور الشرقية في حصولها على الاستقلال، وسلطات الحكم الذاتي المؤقتة في كوسوفو، وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والإدارة الانتقالية في أفغانستان. ونحن نتشاطر رأي الأمين العام للأمم المتحدة بشأن أهمية التقدم المحرز خلال العام الماضي وتحسين عمليات حفظ السلام وزيادة قدرة الأمم المتحدة على الانتشار السريع.

إن دور مجلس الأمن الرئيسي في كل مرحلة من أية عملية لحفظ السلام - منذ وقت الإذن بالعملية، إلى اعتماد ولايتها، وحتى إكمالها - محدد تحديدا واضحا في ميثاق الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، مما له أهمية كبرى أن تُمنع أية محاولة لتجاهل سلطة مجلس الأمن، وعلى وجه الخصوص عندما يتعلق الأمر بتقرير استخدام القوة بالنيابة عن المجتمع الدولي.

ونحن نرحب بالتطورات الإيجابية التي تشاهد في تعزيز قدرات الدول الأعضاء، والأمانة العامة ومنظومة الأمم المتحدة بأسرها على تخطيط وتنفيذ عمليات صنع السلام. ومع ذلك، فإن المشاكل المعاصرة الواسعة النطاق في بؤر التوتر في العالم تتطلب المزيد من تكثيف الجهود المشتركة على كل الأصعدة - الوطنية، والإقليمية والدولية - لتحسين وتوفير المساعدة التي تقدمها الدول للمنظمة في حفظ السلام وبناء السلام. وفي هذا السياق، نشعر بقلق عميق بشأن استمرار المشكلة المتعلقة بنقص القوات والسوقيات اللازمة

وبهذه المناسبة، نجرب طريقة جديدة للنظر في هذا البند وذلك بأن تجمع المناقشة بين هذا البند وبند موضوعي آخر على جدول الأعمال، هو متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية. وهذه مهمة معقدة، لأن هناك عددا من التقارير نشرته الأمانة العامة بشأن هذه الموضوعات، وهي تتطلب تحليلا متعمقا من جانب الدول الأعضاء، وليس أمامنا وقت كبير لهذا الغرض.

إننا الآن في مرحلة حاسمة من النظر في منظومة الأمم المتحدة والسبيل إلى تكييف كل مؤسستها لتمكينها من التعامل مع حقائق عالم اليوم.

إن متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية تعطينا فرصة فريدة للبدء بعملية إقامة نظام عالمي عادل ومستدام. ويمكنها أن تشكل نقطة تحول، وأن تتيح إمكانية وضع حد لنظام الهيمنة الاستعماري الجديد الذي بدأ يتبلور أمام أنظارنا، ولكن بدون مشاركتنا.

وفي هذا الصدد، نشكر الأمين العام على عرضه لتقريره السنوي الأول عن متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية، كما هو وارد في الوثيقة A/57/270 التي تدعونا إلى التفكير مليا في مستقبل منظمتنا.

ويعتبر وفد كوبا أن متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية توفر سبيلا لتعبئة الإرادة السياسية الضرورية للوفاء بالالتزامات الواردة في الإعلان، من دون أية حاجة إلى معاودة التأكيد على تلك الالتزامات أو الإعراب عنها من جديد. وإننا نعتقد أن إعلان الألفية يتسم أساسا بتوازن جيد. وعلى الرغم من وجهات النظر والأولويات المتنوعة للدول الأعضاء، فقد تمكن الإعلان من أن يثير تحاوب غالبيتها بشكل إيجابي، إلى حد كبير، فيما يتعلق بالحاجة إلى تنفيذه. وتود بلادي أولا أن ترحب بإعادة التأكيد في إعلان الألفية على دعمنا لأهداف الميثاق ومبادئه، وبأن أهداف

لتشكيل نظام عالمي فعال للتصدي للتهديدات والتحديات الجديدة، كما اقترح السيد إيغور س. إيفانوف، وزير الشؤون الخارجية للاتحاد الروسي، في بيانه أمام الجمعية العامة.

واليوم، يدرك العالم كله ضرورة بذل الجهود التي تتسم بالتعاون للتغلب على التهديدات المشتركة. إن لدينا بالفعل خبرات سياسية وصكوكا قانونية للعمل والتفاعل، لكن الشيء الأكثر أهمية هو أن المجتمع الدولي لديه آلية يعتمد عليها - أمم متحدة - قادرة على العمل كمركز تنسيق عالمي له دراية وعلمية وإمكانية فريدة من نوعها.

ونحن نقترح إصدار قرار في دورة الجمعية العامة هذه بتشجيع العمل الكفء الذي يتسم بالتنسيق والذي يرمي إلى الاستجابة لتحديات القرن الحادي والعشرين. والوفد الروسي يطرح مشروع قرار يستجيب لهذا الطلب، جوهره تيسير بذل المزيد من الجهود الجماعية لتنفيذ إعلان قمة الألفية، بطريقة تحقق كل الأهداف الواردة فيه على أساس ما بينها من ترابط عضوي وتكافل في عصر العولمة.

وللقيام بهذا، ينبغي لكل الدول، والأمم المتحدة، والوكالات المتخصصة، والمنظمات الإقليمية، والقطاع الخاص، وأيضا المجتمع المدني أن توحد جهودها. ونحن نقدر غاية التقدير مسعى الأمين العام لتعزيز التفاعل والشراكة في كل هذه المجالات، ونعتبر من المهم تشجيع ذلك التفاعل، ونأمل أن يحظى مشروع قرارنا بتأييد المشاركين في هذه الدورة.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل كوبا.

**السيد ريكويهو غويل (كوبا) (تكلم بالإسبانية):** أود أن أعرب عن شكرنا لعقد هذا الاجتماع، وللفرصة التي أتاحتها لنا الأمين العام لمناقشة تقريره عن أعمال المنظمة.

فيإذا ما سمحنا بالتقدم بأفكار قد تعطي الأقوياء مزيدا من القوة، مما يُسهل عليهم ممارسة سياستهم في الهيمنة مستغلين منظمنا لتلك الغاية، فإننا نسهم بذلك مباشرة في إضفاء المشروعية على قانون الغاب في نظام العلاقات الدولية.

وعرض إعلان الألفية تحديا آخر ومفاده أنه ينبغي أن تشدد الأمم المتحدة على تسوية الأسباب الحقيقية للصراع ومشاكل الفقر والتخلف التي تفتك اليوم بأكثر من أربعة أخماس البشرية. وعلى الأمم المتحدة أن تؤدي دورا أساسيا في تعبئة الموارد المالية وتعزيز التعاون الدولي - وهما عنصران أساسيان في سعينا للوفاء بالتزامات إعلان الألفية وأهدافه. فما لم تتوافر إرادة سياسية أكبر لدى البلدان المتقدمة النمو، والإصلاحات الضرورية لمشاركة البلدان النامية، على قدم المساواة، في الأنظمة النقدية والتجارية والمالية، فسيتنصر التطلع لتحقيق عالم أفضل على مجرد كونه نوايا حسنة، ولن يؤدي إلى استئصال الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في عصر العولمة.

وقد أحدثت العولمة التحررية الجديدة عالما يشهد اختلالا واضحا في التوازنات. فالبلدان الثرية التي لا يتجاوز عدد سكانها ٢٠ في المائة من سكان العالم، تحتكر القوة السياسية والاقتصادية والتكنولوجية، بينما يُعاني الملايين، في العالم النامي التهميش، ويواصلون العيش في فقر مدقع ويعانون سوء الأحوال الصحية. وبالنسبة إلى البلدان النامية، يعتبر الحق في التنمية تطلعا قديما العهد. وعلى الرغم من أن إعلان الألفية يتضمن، في جملة التزاماته، الحق في التنمية، فقد تم نسيانه. بل مما يزيد الأمر سوء أن بعض البلدان المتقدمة النمو تشكك في التزامها بتحقيقه. ويحق لنا أن نسأل هذه البلدان - وهي نفسها التي تبشر بالحكم السليم واحترام حقوق الإنسان بوصفهما سبيلا للتنمية - أليس الحق في التنمية حقا من حقوق الإنسان.

التنمية الاقتصادية والاجتماعية تشكل النواة الأساسية لأهداف المجتمع الدولي ذات الأولوية.

وتُشكل الوقاية من الصراع المسلح، بلا شك، تحديا تواجهه منظمنا الآن أكثر من أي وقت مضى. وتعتقد كوبا أن تعزيز مبادئ وأهداف الميثاق والقانون الدولي لا يزال يُشكل الركائز الأساسية للأمن الدولي: أي الاحترام التام للسيادة والسلامة الإقليمية للدول، وعدم اللجوء إلى القوة في العلاقات الدولية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

وإن النظام الدولي الحالي الجائر وغير المنصف بدرجة شديدة يجب ألا يعقبه نظام أكثر منه بدائية ويرتكز على إعادة تفسير أحادية للميثاق والقانون الدولي. فلا ينبغي، مثلا، أن نتطلع إلى أمم متحدة تسهم في تحقيق عالم أكثر أمانا عن طريق تشريع مبدأ التدخل الجديد في شؤون الدول الأخرى بحجة القيام بعمل إنساني. فمشاكل الأمن التي نواجهها اليوم لن تجد أبدا حلولا لها عن طريق ما يسمى بالحروب الوقائية أو التدخل "الإنساني الذي، إضافة إلى كونه يشكل تهديدا خطيرا لأمن الدول النامية واستقرارها، يضع الأمم المتحدة في موقف الخاضع لمصالح الهيمنة.

فالتدخل لا يُشكل انتهاكا جسيما للسيادة فحسب، إنما أيضا انتهاكا للقانون الدولي، فيما يتعلق باستعمال القوة المسلحة الذي لا يسمح به الميثاق تحديدا إلا في حالات استثنائية. وإن ما يسمى بالتدخل الإنساني باعتباره استثناء من المادة ٢ من الميثاق - التدخل الذي يحاول أن يبرر نفسه بذرائع حماية حقوق الإنسان والذود عنها - أمر غير مقبول.

وإن التلاعب السياسي بحقوق الإنسان، والانتقائية، والمحاباة، والمعايير المزدوجة في فرض مناهج ضيقة المفهوم، أمور يجب أن تتوقف. ولا يمكن مواصلة فرض المفاهيم المطلقة والأحادية الجانب للديمقراطية المرتكزة على نماذج لا تمت إطلاقا بأية صلة إلى المميزات الخاصة بالمجتمع المعني.

وإن البلدان النامية، لا سيما تلك الواقعة في أفريقيا، تتطلب دعماً فورياً من المجتمع الدولي، إذ أن الموارد المتوفرة لها غير كافية. وعليها أن تخصص هذه الموارد لسداد دينها الأجنبي بدلاً من استعمالها في سبيل التنمية. واليوم، تنفق أفريقيا على خدمة الدين أكثر من أربعة أضعاف ما تنفقه على التعليم والصحة معاً.

لذلك، سيكون من المستحيل عكس هذا الاتجاه بدون تخصيص الموارد اللازمة وبدون مساهمة البلدان الغنية، الأمر الذي يزيد من تفاقم هذه المشاكل والمشاكل الأخرى الموجودة في البلدان النامية.

ولن يكون بوسع البلدان النامية أن تحقق التنمية المستدامة إلا إذا حصلت على معاملة تفضيلية خاصة، وأتيحت لها فرص كاملة ومضمونة للوصول إلى الأسواق، وأوقفت تدهور أسعار السلع الأساسية، وألغيت الديون الخارجية؛ وأتيحت لها فرصة الحصول على التكنولوجيا الحديثة، وزادت المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إليها، ووفرت لها الموارد المالية اللازمة دون تدخل أو فرض شروط مسبقة عليها.

وينبغي أن يؤدي الالتزام بالتعددية إلى ممارسة المسؤولية المشتركة من جانب جميع الدول في عملية تحقيق تلك الالتزامات والأهداف. إلا أننا نعتقد اعتقاداً راسخاً بأن تلك المسؤولية يجب أن تميز بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة، بحيث يمكن تطبيق تدابير خاصة لصالح البلدان النامية. والفشل في ذلك سيؤدي إلى إدامة حالة اللامساواة القائمة، وسيجعلنا عاجزين عن تحقيق الأهداف الإنمائية المنشودة والمحددة في إعلان الألفية.

**السيد ظريف** (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): أود أن أستهل كلمتي بالإعراب عن امتناني للأمين العام على تقديمه تقريراً شاملاً وذاخراً بالأفكار عن

وإن وفد بلادي لا يؤيد وجهات النظر الواردة في الفصل المعني بحقوق الإنسان والديمقراطية والحكم الرشيد من التقرير المتعلق بتنفيذ إعلان الألفية في الشؤون العامة، والتي تفيد ضمناً أن الحقوق المدنية والسياسية هي وحدها الحقوق المتعلقة بممارسة الديمقراطية. وإن هذا الادعاء يعادل تجاهل أهمية الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وبالتالي يقوض صلاحية الحجج الواردة في ذلك الفصل.

ويلزم أن يحصل تغيير في النظام الدولي الاقتصادي والسياسي، ويجب أن تضطلع الأمم المتحدة بدور أساسي في تحقيق هذا التغيير. ويجب إجراء الإصلاح في النظام الدولي النقدي والاقتصادي والمالي. وتبرز الحاجة إلى الإدارة الدولية لجعل العلاقات الاقتصادية الدولية الحالية شفافة، والسماح للبلدان النامية بالانخراط في الاقتصاد العالمي بطريقة مستدامة، بحيث تتمكن هذه البلدان من أن تكف عن القيام بدور المتفرج في عمليات صنع القرار على الصعيد العالمي. وإن البلدان النامية لا يمكن أن تبقى على الهامش ما دام الأمر يتعلق بفوائد الثورة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وقبل عامين فحسب، التزم المجتمع الدولي بإعلان الألفية بوقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والملاريا وأمراض أخرى والبدء بعكس مساره، بحلول عام ٢٠١٥. ولكن الوضع العالمي، بدلاً من أن يتحسن، يزداد سوءاً. واليوم، يموت الملايين من الإيدز وما زال ملايين غيرهم يُصابون بالفيروس. وأكثر من ٨٠ في المائة من هذه الوفيات تقع في أفريقيا، حيث أن أغلبية تفوق ٢٨ مليون نسمة ممن أصابهم الوباء، لا تحصل كما يجب على الدواء أو العلاج الذي تحتاج إليه لمقاومة المرض وتجنب الأمراض النفعية الأخرى والتخفيف من حدة معاناتها.

”إنه ليس لبلد ما القدرة على أن يعالج وحده ما يفرزه عالمنا المترابط من تحديات سياسية واقتصادية وبيئية وتكنولوجية“. (A/57/1، الفقرة ٤)

ومن الواضح أن الهيكل الدولي الحالي ليس أحادي القطب، بمعنى أنه ليس بوسع أي دولة عظمى مهما كانت قوتها أن تحسم بشكل فعال المشاكل الدولية الكبيرة بمفردها.

وفي ظل هذه الخلفية، تكتسي الرؤية التي قدمها لنا الأمين العام فيما يتعلق بالحاجة إلى تعزيز التعددية أهمية متزايدة. ونظرا لأن الأمم المتحدة منظمة عالمية، وأن النهج الانفرادي يتعارض مع وجودها ذاته، فإن من الأمور الملائمة والمحمودة أن تضطلع زعامة هذه المنظمة بدور رئيسي في صون وتعزيز التعاون والتنسيق على الصعيد الدولي.

ومن الواضح أنه انطلاقا من هذه الرؤية، أدى الدور الريادي الذي يضطلع به الأمين العام إلى إحداث فرق كبير فيما يتعلق بقضايا السلم والأمن. وقد بذلت الأمم المتحدة قصارى جهدها، إلى الحد الممكن، كيما ترقى إلى مستوى توقعات المجتمع الدولي بالنسبة للتحدي الذي يمثله الإرهاب في أعقاب الهجمات الإرهابية التي وقعت يوم ١١ أيلول/سبتمبر. ويشير تقرير الأمين العام إلى الجهود متعددة المسارات التي اضطلعت بها الأمم المتحدة بغية تعبئة وتنسيق النضال لمكافحة الإرهاب. وفي رأينا أن الأمم المتحدة تضطلع بدورها بطريقة ممتازة في تعزيز التركيز الجديد لاهتمام المجتمع الدولي على الدول الضعيفة أو المنهارة مثل أفغانستان، وعلى تعبئة الموارد اللازمة لإعادة تعميرها. وفي حالة أفغانستان، قامت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان بدور إيجابي منذ إنشائها في آذار/مارس الماضي، برهنت فيه على أنها مثال إيجابي لبعثة متكاملة للأمم المتحدة تستهدف معالجة كل جوانب الحالة السائدة هناك.

أعمال المنظمة. ويشهد التقرير على الجهود الكبيرة التي يبذلها الأمين العام دون كلل هو وزملاؤه العاملون معه في الأمانة العامة من أجل تحقيق أهداف المنظمة.

ويشيد وفد بلادي بالأمين العام على تركيزه الهام سواء في تقريره أو في خطابه الزاخر بالأفكار العميقة الذي ألقاه أمام هذه الجمعية العامة، فيما يتعلق بالتغيير البناء الذي تستطيع التعددية أن تيسره، وكذلك بالفرص والحلول التي توفرها. ونرى أن هذا التركيز يكتسي أهمية كبرى لا سيما في هذه المرحلة من مراحل العلاقات الدولية. ويسرنا أن زعامة الأمم المتحدة قد أخذت زمام المبادرة في وضع مبادئ التعددية وممارستها، فهي بذلك ارتقت ببراعة إلى مستوى التوقعات التي ينتظرها منها المجتمع الدولي برمته.

ومما لا شك فيه أن الاتجاه المتزايد صوب اتخاذ إجراءات انفرادية الذي اشتد في العام الماضي أو العامين الماضيين، إنما يكمن أصلا في حالة عدم اليقين وانعدام الأمن المستمرة والتي إن لم يكبح جماحها فإنها قد تتسبب في حدوث صدع خطير واسع النطاق بين من يتجهون إلى العمل الانفرادي وبين المجتمع الدولي الأعم. وهو بذلك يشكل مخاطر أساسية للنظام الدولي، بمعنى أنه يؤدي بالفعل إلى نشوء مفاهيم متضاربة فيما يتعلق بالكيفية التي يمكن بها تحقيق المنافع العامة الكبرى - الأمن والسلام والبيئة والصحة والتبادل التجاري والعون وأمور أخرى كثيرة.

إن النهج الانفرادي في السياسة أو السلوك أمر لا يتمشى مع الطبيعة المعولة والمترابطة للنظام الدولي الحالي، وهو بالتالي ليس مستداما في الأجلين المتوسط والطويل. وتكشف لنا النظرة السريعة على عالمنا هذا كما يقول الأمين العام وبحق في تقريره،

واللجوء عدة مرات إلى استعمال حق النقض أو التهديد باستعماله يكمن وراء حالة الشلل التي أصابت مجلس الأمن فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية. والخلاصة النهائية أن عجز مجلس الأمن عن أن يفرض تنفيذ قراراته العديدة أمر ينطوي على المخاطرة بتآكل سلطته.

وفي مجال نزع السلاح، نشعر بإحباط، مثل الأمين العام، من جراء تدني مستوى التعاون الدولي في المحافل المتعددة الأطراف ذات الصلة. ومن المؤسف، كما قال الأمين العام في تقاريره إن المفاوضات بشأن عدد من المسائل المعروضة على مؤتمر نزع السلاح ظلت في حالة توقف تام. وللاتجاه صوب التصرف الانفرادي تأثير كبير في هذا الشأن، إذ أنه يزيد من صعوبة مهمة الأمم المتحدة في إجراء المفاوضات متعددة الأطراف حول تشديد حظر أسلحة الدمار الشامل.

ثم إن الميل نحو اتباع نهج انفرادي، يسد الطريق أمام المفاوضات بشأن بروتوكول اتفاقية الأسلحة البيولوجية. ونتيجة لهذا، لم تنجح الأمم المتحدة خلال الفترة قيد الاستعراض إلا في إحراز القليل من التقدم في تنفيذ برنامج العمل لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة، وفي زيادة عدد المشاركين في سجل الأمم المتحدة الدولي للأسلحة التقليدية. والواقع أنه تقدم متواضع ذو دلالة بالنسبة للشروط البعيد الذي لا يزال من المتعين قطعه.

وفي مجال التنمية، فإننا نتفق مع رأي الأمين العام في أن التعاون فيما بين منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ينبغي أن يتواصل ويزداد تعزيزه. وواضح أن الهدف من هذا التعاون هو تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً والواردة في إعلان الألفية وفي نتائج مؤتمر تمويل التنمية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة وسائر المؤتمرات ومؤتمرات القمة. كما أننا نتفق مع

وننتفق أيضاً مع الأمين العام في قوله "إن الإرهاب له جذور سياسية واقتصادية واجتماعية ونفسانية عميقة" (المرجع نفسه، الفقرة ١). وفي حين أنه ليس هناك أي شيء بالمرّة يبرر قتل أناس أبرياء، فإننا نعتقد بأنه إذا لم تعالج بشكل فعال المسائل السياسية التي تستخدم كمرتع خصص للإرهاب، فإن التدابير العسكرية والقسرية الانفرادية لن تفعل أكثر من قطع أوصال الإرهاب. ونرى أن لمعالجة هذه المسائل بشكل أكثر ملاءمة، لا بد من وجود تنسيق أوثق بين الأمين العام ومجلس الأمن.

وبالنسبة للقضية الفلسطينية، وهي من القضايا السياسية التي تتردد في تقرير الأمين العام، نجد من المؤسف أن النظام الإسرائيلي قد أحبط وأجهض أخيراً كل الجهود التي يبذلها الأمين العام وممثلوه بهدف تخفيف محنة الشعب الفلسطيني. كما أن التأكيد الذي يردده الأمين العام مراراً وتكراراً بأن الأمن لا يمكن تحقيقه ما لم يحدث تحرك صوب استعادة الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني - هذا التأكيد لم يلق إلا آذاناً صماء.

وكان المقترح الذي طرحه الأمين العام في نيسان/أبريل الماضي لإنشاء قوة متعددة الجنسيات مبادرة شجاعة كان من الممكن لو نفذت أن يكون لها تأثير كبير في تخفيف معاناة الشعب الفلسطيني. وعلاوة على ذلك، يجدر التذكير أيضاً بالجهد الذي بذله الأمين العام من أجل إجراء تحقيق في الجرائم التي ارتكبت خلال الغارة الإسرائيلية على مخيم جنين للاجئين، وهو جهد أحبطه الإسرائيليون أيضاً.

من المؤسف أن مجلس الأمن عجز عن التصرف حيال تلك المبادرات أو عن مواصلة متابعتها. واستمر المجلس بشكل عام خلال الفترة قيد الاستعراض يتبع نمط العجز عن إنهاء احتلال الأراضي العربية أو اتخاذ إجراءات يمكن أن تخفف من محنة الفلسطينيين. ولا حاجة إلى التذكير بأن

إدارة الموارد البشرية دوره المحوري وهو الإشراف الفعال، في جملة أمور، على عملية التعيينات، لكفالة احترام مبدأ التوزيع الجغرافي العادل لدى اجتذاب الموظفين ذوي الكفاءات العالية، ويشمل ذلك شغل المناصب الشاغرة في وظائف الإدارة العليا. ولكي يتسم تعزيز الأمم المتحدة بالمصدقية والقدرة على مواجهة التحديات الناجمة عن عملية العولمة الجارية، ويتسم بالأهمية لدى جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، لا بد من تعزيز قدرة الأمانة العامة. ونحن نرجو أن تساعد أحدث جولة إصلاحات استهلها الأمين العام، برنامج عمل الأمانة العامة لتحسين تلبية طلبات وشواغل الدول الأعضاء، وخاصة البلدان النامية.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة الدانمرك للتحديث باسم الاتحاد الأوروبي.

**السيدة لوي (الدانمرك)** (تكلمت بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. إن بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي - استونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولااتفيا وليتوانيا وهنغاريا - والبلدان المنتسبة، تركيا وقبرص ومالطة، فضلا عن آيسلندا البلد العضو في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة من المنطقة الاقتصادية الأوروبية، تؤيد هذا البيان.

إن إعلان الألفية جمع بطريقة فريدة بين أهداف ملحة وملموسة وذات أطر زمنية بشأن السلام والأمن والتنمية، وأهداف تتعلق بمواصلة تعزيز الأمم المتحدة. والتنفيذ الشامل لإعلان الألفية يحظى بأولوية طاغية في الاتحاد الأوروبي. والتقارير التي أعدها الأمين العام لمناقشة اليوم تؤكد تعقيدات التحديات التي نواجهها لبلوغ الأهداف الطموحة المبينة في إعلان الألفية قبل عامين. ولقد كان

الأمين العام في أن تعزيز القدرة المؤسسية للجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة على تنفيذ البرامج الإقليمية أمر هام ومهمة تتحدى الأمم المتحدة. والواقع أن التنفيذ إنما هو تحد على كل الصعد. ومن حسن الطابع أن مؤتمرات الدوحة ومونتيري وجوهانسبرغ حددت بوضوح كيفية مواجهة التحدي المتمثل في وضع الشواغل الإنمائية للأغلبية الساحقة من البلدان - في العالم النامي - في صلب أنشطة المنظمات الدولية، وخاصة الأمم المتحدة. وفي ضوء نتائج تلك المؤتمرات تستطيع الأمم المتحدة، وينبغي لها أن تزيد تحسين أعمالها. ولنهوضها بدورها الريادي، لا مناص أمامها من اتخاذ تدابير ملموسة لتنفيذ نتائج المؤتمرات المتعلقة بالجوانب المؤسسية والتنظيمية في عملها. ولتحقيق هذه الغاية، فإن الفصل العاشر من خطة التنفيذ التي وضعها مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة - التي تتوخى إحداث تغييرات جديدة في عمل منظومة الأمم المتحدة - وسائر المؤتمرات ذات الصلة، ينبغي أن تنفذ على جناح السرعة. ومن شأن تفعيل تلك النتائج التي حظيت بتأييد قادة العالم، أن يمكن الأمم المتحدة من النجاح في الجانب الهام من عملها، وهو تعزيز التنمية.

وأخيرا فإن وفدي قد أحاط علما بتشديد التقرير على الجهود المبذولة صوب كفالة الإدارة المالية السليمة وتبسيط إدارة الأداء وإدماج إصلاح إدارة الموارد البشرية داخل الأمانة العامة. وتدل نتائج واستنتاجات عمليات التفتيش المختلفة والتقييمات المتعمقة وأنشطة مراجعة الحسابات والتحقيقات التي أجريت خلال العام المنصرم، على أهمية وجود آلية مكثفة للمساءلة يتعين استنباطها من داخل المنظمة. وهذه الآلية التي تعد عنصرا أساسيا في النجاح في إنجاز الإصلاح في إدارة الموارد البشرية مسألة لا غنى عنها للتنفيذ الكامل لجميع البرامج المحددة بولاية والمعتمدة من الدول الأعضاء. ونحن نرى أن يواصل مكتب

للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وأؤكد اليوم مجددا تلك الالتزامات.

ومن الشروط الأساسية أيضا للنجاح في تنفيذ إعلان الألفية وتحقيق الأهداف الواردة فيه تعزيز الأمم المتحدة والنهوض بها بوصفها منظمة، على مستوى الأمانة العامة والمستوى الحكومي الدولي والمستوى القطري. ويؤيد الاتحاد الأوروبي تأييدا كاملا مبادرة الأمين العام لتعزيز المنظمة وسيبذل كل ما يستطيع لدفع هذه المبادرة قدما في الجمعية العامة. وينبغي أن يكون إعلان الألفية هو الأساس الرئيسي لاستمرار تحسين الهياكل الحكومية الدولية للمنظمة وأمانتها العامة وميزانيتها - والعملية البرنامجية. ويرحب الاتحاد الأوروبي بالخطوات الهامة التي يتخذها الأمين العام بصفته المسؤول الإداري الأول في المنظمة، في سبيل تحديث الأمانة العامة.

كذلك نؤكد ضرورة تأمين التلاحم بين متابعة إعلان الألفية وسائر مؤتمرات الأمم المتحدة الهامة ومؤتمرات قممها. وعلينا أيضا أن نتبع نهجا كليا في الرصد والتقييم. والمطلوب الآن هو عقد مؤتمر للمتابعة، منسق ومتكامل، في نطاق الأطر القائمة سواء على الصعيد الوطني أو في الأمم المتحدة.

ويسري هذا سواء على جدول أعمال الجمعية العامة واللجنة الثانية واللجنة الثالثة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، أو على الإبلاغ بالقرارات وأعمال المتابعة.

ويركز تقرير الأمين العام عن متابعة إعلان الألفية هذا العام على موضوعين يلزم تناوُلهما بصفة عاجلة، هما منع نشوب الصراعات المسلحة وعلاج الأمراض الخطيرة، بما فيها فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والمالاريا والسل، والوقاية من هذه الأمراض.

التقدم المحرز في سبيل تحقيق الأهداف الإنمائية في إعلان الألفية تقدما كبيرا ولكنه مختلط.

ومنذ اعتماد إعلان الألفية، خطونا خطوات هامة صوب التنفيذ الناجح. وفي الدوحة اتفقنا على برنامج إنمائي شامل يركز على دمج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي. وفي مونتييري أكدنا حلف الشراكة: الالتزام الواضح من جميع البلدان النامية بتحمل المسؤولية الأولى عن تنميتها الذاتية بكفالة وضع سياسات سليمة وإقامة حكم رشيد وديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون. ونود كذلك أن نشيد بالقادة الأفريقيين الذين تصدروا على نحو مثير للإعجاب، في هذا الصدد، بمبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. والتزمت البلدان المتقدمة النمو التزاما واضحا بتقديم الدعم للجهود الإنمائية، وأعيد تأكيد هذه الالتزامات في مؤتمر القمة العالمي للأغذية في روما، في حزيران/يونيه الماضي. واكتملت الدائرة في قمة جوهانسبرغ حيث عينت أهداف إضافية للتنمية المستدامة تكمل الأهداف الإنمائية للألفية، ودعت إلى الشراكات والتنفيذ. وطالبت باتخاذ أعمال ملموسة - تقودها البلدان النامية - لتعزيز التنمية المستدامة والقضاء على الفقر.

فلا بد من المثابرة على تنفيذ تلك الالتزامات بدقة. والاتحاد الأوروبي ملتزم تماما باتباع نهج شامل واستراتيجية منسقة للربط بين الجهود في سبيل تعزيز التنمية المستدامة. فالتنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة، كلها عناصر للتنمية المستدامة يشد بعضها أزر بعض. والاتحاد الأوروبي على أهبة الاستعداد للمساعدة في جهود التنمية على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. فنحن أكبر شركاء للبلدان النامية، وفي إطار مبادرة أي شيء ما عدا الأسلحة، نفتح أسواقنا أمام جميع السلع من أقل البلدان نموا. وقد تعهد رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأوروبي بزيادة كبيرة في مستوى المساعدة الإنمائية وكفالة تنفيذ المبادرة المعززة

إعادة اللاجئين والمشردين. ونحن نؤيد الجهود الجاري بذلها لتعزيز التركيز على إيجاد حلول مستدامة في منطقة المنشأ سواء على هيئة الإدماج المحلي أو إعادة الإدماج.

وتدل الشواهد على وجود صلة قاطعة وحلية بين السلام والأمن ومنع نشوب الصراعات وبين التنمية المستدامة واحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية. ولا يمكن التشديد بما فيه الكفاية على النقطة المذكورة. فالرابطة بينها لا تقبل الشك. ومن ثم يلزم التصدي للمشكلة من كلا وجهيها. وإن مهمة التوصل إلى تعميم احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية مهمة ثقيلة. ومن الأهمية بمكان في هذا السياق زيادة الامتثال للصكوك الأساسية المتعلقة بحقوق الإنسان والتعاون مع آليات حقوق الإنسان. غير أن الانتهاكات المستمرة والجسيمة لحقوق الإنسان في كثير من بقاع العالم تذكّرنا تذكيرا واضحا بأن الحاجة ماسة إلى بذل مزيد من الجهود الدولية من أجل تعميم الاحترام لحقوق الإنسان والحريات الأساسية.

ويسلط تقرير الأمين العام الأضواء من جديد على الأثر المدمر الذي يحدثه تفشي وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على التنمية في عدد من البلدان النامية، ولا سيما في أقل البلدان نمواً وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وسيواصل الاتحاد الأوروبي تكثيف جهوده الرامية إلى القضاء على فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ونؤكد مجددا الأهمية التي نعلقها على الأخذ بنهج معزز ومتوازن من أجل التصدي لجميع أبعاد وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من خلال بذل جهود قوية ومنسقة تشمل التدخلات بكافة أشكالها، بما فيها الوقاية والعلاج والرعاية.

وترمي خطة عمل الاتحاد الأوروبي لتقديم المعونة فيما يتعلق بالأمراض المرتبطة بالفقر في البلدان النامية إلى توفير مجموعة شاملة من التدخلات المتعلقة بالأمراض المعدية

أما عن منع نشوب الصراعات المسلحة، فالاتحاد الأوروبي يعرب عن ترحيبه بما أولي من تركيز وأولوية لنقل الأمم المتحدة من ثقافة رد الفعل إلى ثقافة الوقاية. ويرجو الاتحاد أن تأخذ جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالاستنتاجات والتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن منع نشوب الصراعات. وسنؤيد بل سنشارك بهمة في تنفيذ جميع هذه التوصيات سواء ضمن نطاق الأمم المتحدة أو في المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى وعلى الصعيد الوطني. وقد شرع الاتحاد الأوروبي في تنفيذ برنامج خاص به لمنع نشوب الصراعات المسلحة، يولي فيه لإجراءات العمل بنشاط أولويات سياسية واضحة. وسيواصل الاتحاد العمل بنشاط من أجل تعزيز قدرة الأمم المتحدة في مجالي السلام والأمن. ويرى الاتحاد أن تقرير الإبراهيمي يتيح فرصة فريدة لتحسين الكيفية التي يعالج بها المجتمع الدولي عمليات السلام، وسيواصل إسهامه في تنفيذ توصيات هذا التقرير.

كذلك تشكل القدرة على توفير المساعدة الإنسانية للملايين الذين يعانون من جراء الصراعات القائمة في كافة أنحاء العالم جزءاً لا يتجزأ من إقرار السلام والأمن وتوطيدهما. وثمة فجوات خطيرة في تلبية الأمم المتحدة للاحتياجات الإنسانية لملايين المشردين داخليا. ومما يزيد الأمور تعقيدا استمرار شن الهجمات على نطاق واسع على العاملين في حقل المساعدات الإنسانية. ويلزم التصدي لتلك الأمور. وتقع على عاتق الدولة المضيغة أولا وقبل غيرها مسؤولية توفير الحماية للمدنيين والعاملين في تقديم المساعدات الإنسانية وموظفي الأمم المتحدة أثناء الصراعات المسلحة. ولكن الأمر يقتضي أيضا تعزيز الجهود الدولية، وليس أقلها شأنا الارتفاع بمستوى التنسيق بين جميع الجهات الفاعلة: أي الحكومات المحلية والمجتمع المدني والمجتمع الدولي.

وقد أوضح المجتمع الدولي في إعلان الألفية التزامه بمد يد المساعدة للبلدان المضيفة للاجئين والتشجيع على

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثلة إندونيسيا.

**السيدة رستم** (إندونيسيا) (تكلمت بالانكليزية): يعرب وفدي عن ترحيبه بالتقرير السنوي للأمين العام عن أعمال المنظمة. ويقدم هذا التقرير كعهدنا به، استعراضا شاملا ودقيقا للأنشطة التي اضطلعت بها الأمم المتحدة في العام الماضي، مبينا مجالات النجاح والفشل ومشيرا إلى طريق التقدم للأمام. ومما يثريه ويدعمه هذا العام وصول أول تقرير يقدمه الأمين العام على الإطلاق عن متابعة نتائج مؤتمر قمة الأمم المتحدة للألفية. ونشكره على كلا التقريرين.

يذكرنا هذان التقريران بالتحدي غير العادي الذي واجه الأمن والاستقرار الدوليين في العام الماضي، في أعقاب الهجمات الإرهابية التي وقعت على الولايات المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، بعد انقضاء ما لا يتجاوز العام على اعتماد إعلان الألفية. ويوجه الأمين العام الاهتمام إلى الدور الهام الذي تؤديه الأمم المتحدة لتعبئة العمل الدولي في النضال العالمي ضد الإرهاب خلال الفترة المذكورة، ولكنه يلاحظ أن لظاهرة الإرهاب جذورا سياسية واقتصادية واجتماعية ونفسانية عميقة. ونؤيد الرأي بأن الدول الأعضاء تتحمل داخل حدودها المسؤولية الرئيسية عن الحيلولة دون نشوء أوضاع قد تتسبب في الإرهاب.

وترى إندونيسيا أن الإرهاب جريمة بشعة. ويلزم أن نكافح تلك الظاهرة ونتصدى لأسبابها الجذرية على نحو شامل. بيد أننا، مع تأييدنا الكامل للقرارات التي اتخذها مجلس الأمن في العام الماضي في محاولة لمكافحة الإرهاب والتدابير التي تضطلع بها الدول الأعضاء والمجموعات الإقليمية في هذا الصدد، نرى أن التحدي الماثل أمام المجتمع الدولي، كما يتضح من إعلان الألفية، يتمثل في الواقع في

الثلاثة الرئيسية وهي فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا. وقد خصصت كل من الدول الأعضاء في الاتحاد والمفوضية الأوروبية موارد كبيرة للصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، وما زلنا على التزامنا بمساعدة الصندوق على توطيد أقدامه كأداة فعالة لإيصال الدعم اللازم إلى من هم في أمس الحاجة إليه. ويشدد الاتحاد على ضرورة الاضطلاع بسياسات وخطط وطنية وقطاعية، يتم فيها التكامل بين سبل الحصول على الرعاية والخدمات المتعلقة بالصحة الإنجابية وبين المسائل المتعلقة بالسكان ونوع الجنس، مع التركيز على المراهقين.

لقد تصدرت جدول الأعمال الدولي خلال العام الماضي مسألة واحدة هي مكافحة الإرهاب. ويدين الاتحاد الأوروبي الإرهاب إدانة قاطعة، بغض النظر عن شكله والدافع إليه ومظاهره. ولكن الاتحاد يؤكد بنفس الدرجة من الإصرار أنه في شن الحرب على الإرهاب لابد من احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان والحريات الأساسية. ونسلم بالدور المحوري الذي تؤديه الأمم المتحدة ومجلس الأمن ولجنته المعنية بمكافحة الإرهاب، ونحث على التوقيع على جميع اتفاقيات الأمم المتحدة ذات الصلة بالإرهاب والتصديق عليها، ولا سيما الاتفاقية المتعلقة بتمويل الإرهاب.

ختاما، يؤمن الاتحاد الأوروبي إيماننا قويا بتعددية الأطراف. ونحن أنفسنا برهان على ذلك. فبالإضافة إلى سوا نستطيع أن نفعل أكثر مما نستطيعه بإجراءات فردية. ونعرب عن ترحيبنا بما أبداه مؤتمر قمة جوهانسبرغ من الالتزام بدعم الدور القيادي الذي تضطلع به الأمم المتحدة بوصفها أكثر المنظمات اتساما بالعالمية وأكثرها تمثيلا في العالم. ونتفق مع الأمين العام حين يذكر أن الأمم المتحدة تمثل أداة فريدة متاحة للعالم من أجل التعامل مع المشاكل والتحديات الحاسمة.

نضم صوتنا إلى النداءات التي توجهها بلدان نامية أخرى إلى شركائنا في التنمية وإلى مؤسسات التمويل الدولية لتوفير موارد إضافية واحترام الأهداف التي أُنْفِقَ عليها بالنسبة للمساعدة الإنمائية الرسمية. وإضافة إلى ذلك، نكرر القول إنه من المهم لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية إنشاء نظام تجاري دولي تنتصر فيه التعددية الحقيقية على الممارسات الأحادية والحماية. كما أننا نؤيد مبادرة الأمين العام الرامية إلى بدء حملة ألفية في الأمم المتحدة بغية وضع أهداف الألفية بصورة مستمرة في مقدمة أولويات الوعي العام في جميع أنحاء العالم وضمان أن تكون محور التصرفات.

نحن نعتقد أنه ينبغي تطبيق نفس هذا النهج على موضوع منع نشوب الصراعات وحفظ السلام. ويلاحظ الأمين العام أن تركيز تنفيذ التوصيات الواردة في تقريره لشهر حزيران/يونيه ٢٠٠١ عن منع نشوب الصراعات المسلحة انصب على تأمين قدر أكبر من التعاون مع الحكومات، ودعم المبادرات دون الإقليمية لتعزيز السلم والاستقرار، وتشجيع إدراج منع نشوب الصراعات في برامج التنمية الوطنية. ونحن نؤيد هذه الجهود.

وتقع على عاتق الجمعية العامة، بالإضافة إلى سائر وكالات وصناديق وبرامج الأمم المتحدة مسؤولية استئصال الأسباب الجذرية للصراعات، لا سيما تلك المتعلقة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وقد تم بالفعل تحديد الصلة بين منع نشوب الصراعات والتنمية المستدامة، ونحن نحث على اتخاذ إجراءات بشأن التدابير القصيرة والطويلة الأجل. ونأمل أن يتم التوصل إلى توافق في الآراء حول مشروع القرار بشأن منع نشوب الصراعات قبل اختتام الدورة السابعة والخمسين.

وفي هذا الصدد، من المحزن حقا أن لدى المجتمع الدولي على ما يبدو استعدادا لتحمل تكاليف الصراع

جعل الحياة جديرة بأن يحياها الجميع، حتى لا يجد الإرهاب أركاناً خفية يقبع ساخطاً أو يتكاثر فيها.

يجب أن نلزم أنفسنا بانتشال الناس من براثن الفقر. ونحن نعتقد أنه ينبغي أن يعير المجتمع الدولي اهتماما شديدا لهذه النقطة وأن يقل، أكثر من أي وقت مضى، أن موضوع التنمية موضوع مُلح وله أولوية فعلا.

لسوء الحظ، بالنسبة لموضوع التنمية واستئصال الفقر، يصف الأمين العام إمكانات تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، التي يمثل أحدها في تخفيض عدد الذين يقتصر دخلهم على دولار واحد في اليوم إلى النصف، بأنها مختلطة، مع عدم إحراز تقدم في بعض أنحاء العالم أو حدوث تراجع سريع. ولا يزال أمامنا ١٣ سنة قبل أن نصل إلى التاريخ المحدد لتحقيق الهدف، ولكن، كما أكد وزير الشؤون الخارجية الإندونيسي في مناقشة الجمعية العامة هنا في الشهر الماضي، لا يمكن الانتصار في الحرب على الإرهاب إلا إذا خرجنا منتصرين من كفاح أبسط، وهو مكافحة الفقر. بعبارة أخرى، ليس من السابق لأوانه أن نذكر أنفسنا بأننا لا نستطيع تحمل الفشل.

وفي هذا الصدد، وإدراكا منا لشتى المواضيع المعنية، تُذكر إندونيسيا بأن مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، الذي سُعِدنا برئاسة لجنته التحضيرية، توصل في الشهر الماضي إلى اتفاق حول برنامج عالمي لتخفيف حدة الفقر واستعادة سلامة كوكبنا. وإذا نفذت الحكومات ودوائر الأعمال التجارية الخاصة والمجتمع المدني بأمانة خطة التنفيذ التي انبثقت عن المؤتمر، فإن أمام العالم الآن فرصة جيدة لإحراز تقدم في هذا الموضوع.

ويحدونا الأمل في أن تترجم دورة الجمعية العامة هذه طموحات البلدان النامية إلى حقيقة، وهي طموحات أعرب عنها في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. ونحن

العام الماضي. ووفقا لتقرير الأمين العام، فإن المفاوضات حول نزع الأسلحة النووية وإبرام معاهدة بشأن المواد الانشطارية، وكذلك الجهود التي تبذل لمنع نشوب سباق تسلّح في الفضاء الخارجي، ظلت تواجه مأزقا في مؤتمر نزع السلاح. إضافة إلى ذلك، علّق استعراض اتفاقية الأسلحة البيولوجية حتى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، كما أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لم تصبح سارية المفعول بعد.

إلا أننا نرحب بتوقيع رئيس الولايات المتحدة ورئيس الاتحاد الروسي على معاهدة موسكو بوصفها خطوة نحو تخفيض أسلحتهم النووية الاستراتيجية الموزعة، ولكننا نتفق مع تفضيل الأمين العام أن يتم هذا التخفيض على نحو لا يمكن الرجوع عنه وشفاف ويمكن التحقق منه. ونحن نكرر مناشدة الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تعود إلى المفاوضات، وأن تواصلها بالتزام سياسي جاد.

وبالتحول إلى القضايا الإنسانية، نحن متفقون مع تقييم الأمين العام بأن تنوّع التحديات الإنسانية على مدى السنة الماضية يبرز الحاجة إلى تعزيز قدرات الأمم المتحدة على التصدي لها بسرعة وفعالية، وتوفير حماية شاملة للمدنيين الذين يواجهون حربا أو كارثة طبيعية. ومن المقلق أن يعلم المرء أن تحديات إيصال المساعدات وتعبئة الموارد الكافية لمواجهة الطوارئ غير الممولة تمويلا كافيا لم تتحسن على مدى العام السابق، ولا تزال استجابة المانحين لنداءات الأمم المتحدة الموحدة غير مرضية.

ونلاحظ استمرار استخدام أداة الشراكات في أعمال المنظمة، وتنامي هذا الاستخدام. وتفخر إندونيسيا بأنها جزء من هذه الشراكات. ونحن نشجع هذه الشراكات لأنها تقوي التفاهم بين بني الإنسان وتدعم أعمال المنظمة. ويشير الأمين العام في تقريره إلى زيارته إلى إندونيسيا في

الضخمة أكثر من استعداده لإيجاد الإرادة لمنع نشوبها. ولكي يكون لإعلان الألفية أي معنى، ولكي يحدث تأثيرا مدويا في أنحاء عديدة من العالم، يجب البدء لا بإظهار قدرة المجتمع الدولي على إيجاد طرق للخروج من الصراعات المريعة فحسب، بل بإظهار الالتزام بمنع نشوبها في المقام الأول. وفي هذا الصدد، نحن ممتنون للتقدير الذي أبداه الأمين العام في تقريره لنهجنا في رابطة أمم جنوب شرق آسيا لمنع نشوب صراعات إقليمية، وهو نهج يركز على التكامل الاقتصادي والحوار الهادئ.

ولا يمكننا أن ننهي ملاحظتنا على موضوع منع نشوب الصراعات بدون أن نقول شيئين عن الحالة في الشرق الأوسط. فقد لاحظ الأمين العام أن زيادة العنف في المنطقة في العام الماضي أدت إلى زيادة حدة التوتر السياسي. ويشاطر وفد بلدي الأمين العام رأيه المتعلق بالفرص التي ظهرت أثناء هذه السنة لتحقيق تقدم نحو تسوية سياسية. ونحن نشير هنا إلى قرار مجلس الأمن ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، الذي أيد مفهوم قيام دولتين في المنطقة، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب ضمن حدود آمنة ومعترف بها، ورحب بظهور اللجنة الرباعية لمساعدة كلا الطرفين على تجاوز حلقة التدمير.

ونكرر مناشدة الدول الأعضاء التي لها نفوذ في المنطقة أن تعتمد نهجا عادلا ومتوازنا تجاه قضية فلسطين. ينبغي أن تُقنع إسرائيل بسحب قواتها من الأراضي المحتلة ووقف أنشطتها الاستيطانية وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بغية إعطاء السلام فرصة حقيقية. وفي أثناء ذلك، نشدد مرة أخرى على الحاجة الملحة لنشر قوة أمن دولية لحماية المدنيين الأبرياء في المناطق التي تعاني من الصراعات.

وبالنسبة لموضوع نزع السلاح، من المخيب للآمال أن التعاون الدولي في المحافل المتعددة الأطراف ظل يعاني في

الإجراء الملموس سيحقق الوفاء بالوعد الوارد في إعلان الألفية - وهو وعد لشعوب العالم ووعد بازدهارها.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** أعطي الكلمة الآن

لممثل البرازيل.

**السيد كورديير (البرازيل) (تكلم بالإسبانية):** إن

المناقشة السنوية المتعلقة بالتقرير المقدم عن أنشطة المنظمة تتيح لنا فرصة للتأمل في الاتجاه الذي تتخذه الأمم المتحدة وفي إيجاد وسائل لتوسيع حدود قدرتنا الجماعية على الاستجابة للتحديات التي تواجه المجتمع الدولي.

وبالتالي فإننا نعتبر هذه المناقشة امتدادا طبيعيا للمناقشة العامة، ومناسبة لاستخلاص استنتاجات من تحليل الأوضاع العالمية الذي قام به رؤساء دولنا أو حكوماتنا ووزارؤنا قبل أسبوعين، ووقتا مناسباً نسخره لإعداد قرارات تؤكد من جديد دور الأمم المتحدة بوصفها مستودع آمالنا في عالم أكثر أمنا وحرية وعدالة. لذلك يجب علينا ألا ننظر كثيرا إلى الماضي - إلى العديد من نجاحات المنظمة وإخفاقاتها غير المتواترة - بل إلى المستقبل، برؤية واضحة لمسؤوليتنا الجماعية عن صون المبادئ والأهداف التي تلهم المنظمة والترويج لها بصورة نشطة.

إننا اليوم نواجه أزمة ثقة في آليات وأساليب مذهب تعددية الأطراف. ويجب التغلب على تلك الأزمة. ونواجه أيضا تنبيها كبيرا جرّاء النتائج العملية لجهودنا المبذولة في مجال التعاون من أجل التنمية. ويجب التغلب على ذلك أيضا. وكما قال الأمين العام، إن الخيار أماننا واضح جدا: يمكننا مواصلة استثمار جهودنا في تحقيق السلام والنظام والعدالة في العالم من خلال التفاوض والسعي إلى توافق الآراء، أو أننا يمكن أن نعود إلى عصر كان فيه تضارب المصالح يُحل بوسائل أخرى. والخيار بالنسبة لنا واضح: لا مجال للتراجع.

أيار/مايو ٢٠٠٢، ويلفت الانتباه إلى الجهود التي تبذلها صناديق وبرامج الأمم المتحدة لدعم مواصلة الحكومة عملية الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

إن حكومة إندونيسيا مصممة على تعزيز الحكم الرشيد وإنشاء مجتمع ديمقراطي مزدهر، وإننا ممتنون لزيارة الأمين العام ولإعلان اعتزامه زيادة جهود الأمم المتحدة الرامية إلى مساعدة حكومة إندونيسيا على تحقيق تلك الأهداف.

وفي حين أن هذا التقرير الأول للأمين العام يستكشف الجهود المبذولة لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية عموما، فإنه أثري بمرفق إحصائي مفيد جدا يتتبع أثر التقدم المحرز في تحقيق الأهداف من خلال استخدام خط أساس مشترك. وإننا نشكر الأمين العام على تلك المعلومات التفصيلية، ونأمل أن تمكن الدول الأعضاء من الاطلاع على التقدم السنوي أثناء اقترابنا من عام ٢٠١٥.

أخيرا، أود أن أقول كلمة عن تعزيز الأمم المتحدة. إننا نتفق مع الأمين العام على التغييرات الهائلة التي طرأت على المنظمة منذ تأسيسها عام ١٩٤٥ وعلى التحسينات التي يجب القيام بها إذا أُريد للمنظمة أن تواصل تقديم أفضل خدماتها لشعوب العالم. وبشأن هذه النقطة، تود إندونيسيا أن تشدد على ضرورة جعل تنشيط الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي حقيقة واقعة وليس شعارا انتهازيا فقط. وإننا نشاطر الرأي بأنه ما من إصلاح للأمم المتحدة سيكون مكتملا بدون زيادة عضوية مجلس الأمن؛ فكلما زادت رؤية المجلس باعتباره ممثلا للجميع، زادت سلطته. وفي ذات الوقت، من المهم أن نتذكر أن سلطة المجلس ستعزز بأساليب عمله وبقدرته على الاستجابة بنفس القصد والإنصاف للمسائل المعروضة عليه. ومن خلال اتخاذ

السياسية ما زال يتزايد، مما يعرض للخطر حالات توافق الآراء التي توصلنا إليها. وتضطلع البلدان النامية فرادى بجهود فوق طاقتها لتحقيق الأهداف المتفق عليها في إعلان الألفية. ولكننا لم نحقق بعد بيئة اقتصادية عالمية مواتية بحيث تتحقق فيها تلك الأهداف. فسياسة الحماية تواصل اتجاهها الدائب في الاقتصادات الصناعية؛ وتدفع الاستثمارات المنتجة في اقتصادات البلدان النامية قد زاد انخفاضها أيضاً؛ ومن الواضح أن الموارد المتاحة لتمويل التنمية ليست كافية؛ ووصلت المساعدة الإنمائية الرسمية أدنى مستوى لها على الإطلاق؛ والمؤسسات المالية الدولية عاجزة عن الاستجابة بفعالية لأزمة السيولة ولهجمات المضاربة؛ والأموال المخصصة لمكافحة الإيدز تستنفد بسرعة؛ ولا تزال بعض البلدان المتقدمة النمو تقاطع بروتوكول كيوتو؛ واتفاقية التنوع البيولوجي تعجز عن تشغيل آلياتها للتوزيع المنصف لمنافع الحفظ والاستخدام المستدام لموارد التنوع البيولوجي. إننا نعاني من حالة متناقضة فيها جوانب تقدم هامة في المفاهيم فيما يتعلق بالسياسات والإجراءات المطلوبة، مقترنة بالعجز عن وضعها موضع التنفيذ.

أنتقل الآن إلى الحالة في الشرق الأوسط ومشكلة العراق. ففيما يتعلق بالحالة المأساوية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، أدى بنا انعدام توافق الآراء السياسي بشأن كيفية استئناف عملية السلام وكيفية إيجاد الأمل مع الأمن للإسرائيليين والفلسطينيين إلى عجز لا يُحتمل. ومن الأمور الملحة أن نجد حلاً، ولا يمكن أن يوكل كلية إلى بضعة أطراف مؤثرة. بل إنه مسؤولية جماعية تقع على عاتق الأمم المتحدة، وقبل كل شيء، على مجلس الأمن.

من الأمور الحيوية ألا يقصر مجلس الأمن نفسه على الخطب البلاغية وأن يضطلع بمسؤولياته بشكل تام، بما في ذلك من خلال الآليات التي يمكن أن تضمن تنفيذ القرارات المتخذة.

وأود أن أتعرض بالتحديد إلى أربع نقاط. أولاً، هناك مكافحة الإرهاب، التي تقتضي جُلّ طاقتنا. وقد جسدت المناقشة العامة مركزية ذلك الموضوع. وإننا جميعاً نلتزم التزاماً مطلقاً بذلك الكفاح؛ فتلك قناعتنا. واستجابة المنظمة الفورية لأحداث ١١ أيلول/سبتمبر المريعة كانت هامة، إلى جانب أوجه التقدم المحرزة في تجويد أدواتنا للتعاون. وينبغي مواصلة جهودنا في ذلك المجال بتصميم.

لكن الإجراءات التي نقرر اتخاذها للقضاء على الإرهاب يجب القيام بها بصورة شديدة الانضباط في إطار القانون الدولي ومراعاة حقوق الإنسان. وإضافة إلى ذلك، يجب ألا نغفل الأسباب الأساسية لظاهرة الإرهاب: حقيقة أن الإرهاب يجد تربة خصبة في حالات الصراع والفقر المدقع والاستبعاد الاجتماعي والإهانة الجماعية واليأس. وقَصُر كفاحنا على الجوانب القمعية والأمنية سيكون بمثابة قصر نظر سياسي تترتب عليه عواقب وخيمة على موثوقية جهودنا نفسها. وبالمثل، ينبغي أن يكون البرنامج الأمني جزءاً من برنامج فعال لتسوية الصراع والتعاون من أجل التنمية، أو على الأقل يجب أن يكون محاذياً له.

وذلك يقود مباشرة إلى نقطتي الثانية. إن نتائج الدوحة ومونتيري وجوهانسبرغ إيجابية من حيث أنها تواصل إعطاء الأولوية الصحيحة لموضوع التنمية في جدول الأعمال العالمي. ولدينا الآن رؤية واضحة، بل وبرنامج مشترك، للإجراءات اللازمة لمواجهة التحديات التي يمثلها الترويج لتهيئة ظروف معيشية أكثر كرامة للجميع. ومع ذلك، نعتقد في ذلك الصدد، أننا لا نحتاج إلى مؤتمرات أو عمليات توافق في الآراء جديدة للبدء في تشغيل الآليات التي ستمكننا من تنفيذ حالات توافق الآراء القائمة. وتلك الفكرة تنطبق على كل المواضيع، من التجارة وتمويل التنمية إلى مكافحة نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وتعزيز التنمية المستدامة. ومن المؤسف أن الافتقار إلى الإرادة

واليوم، يتهدد شبح الصراعات العالم. وخلال السنة الماضية، تصاعدت حدة التوترات في منطقتين حساستين من العالم - أي جنوب آسيا والشرق الأوسط. وتشهد منطقتنا - أي جنوب آسيا - مرة أخرى، ما يبرر وصفها بأنها أخطر مكان على وجه الأرض. وقد نشرت الهند ما يقارب المليون من جنودها على حدودنا الشرقية. وهي ترفض التخفيف المتبادل من التوتر؛ وترفض الحوار الثنائي؛ وترفض قيام طرف ثالث بالوساطة. ويعلن الأمين العام في تقريره:

”وفي جنوب آسيا أفضى تصاعد التوترات المفاجئ بين الهند وباكستان خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٢ إلى إيجاد حالة من القلق البالغ على الصعيد الدولي. ولا تزال الحالة بينهما قابلة للاشتعال، وأي اندلاع للأعمال القتالية بين هذين البلدين الحائزين لقدرات نووية ينطوي على إمكانية التصعيد المصحوب بنتائج وخيمة.“ (المرجع نفسه، الفقرة ٢٤)

وفي بيانه الافتتاحي أمام الجمعية العامة، في الشهر الماضي، حث الأمين العام الهند وباكستان على معالجة السبب الكامن وراء أوجه الخلاف بينهما - أي مسألة كشمير.

إن الطريق نحو السلام في جنوب آسيا واضح. وهو لا يكمن في اللجوء إلى تزييف الانتخابات في كشمير التي تحتلها الهند، لاستبدال حكومة صورية بحكومة صورية أخرى، إنما يتطلب أولاً انسحاب القوى عن الحدود؛ وثانياً، وقف إطلاق النار على خط المراقبة؛ وثالثاً، وضع حد لإرهاب الدولة الذي تمارسه الهند في كشمير؛ ورابعاً، استئناف الحوار.

وستواصل باكستان عملية ضبط النفس والتحلي بالمسؤولية. وإننا نرحب بالمساعي الحميدة التي عرضها

وفيما يتعلق بمسألة العراق، نكرر أن إجراءات الإنفاذ التي نص عليها الفصل السابع من الميثاق، لا يمكن أن يتم تطبيقها دون موافقة مجلس الأمن ودعمه الصريح لها. وإن استطاعة العراق أو أي بلد آخر أن يرفض تكرار الامتثال لقرارات مجلس الأمن، تشكل مصدر قلق خطير ولا تخلو من العواقب المؤثرة على صون السلام والأمن الدوليين.

إن هذه لحظة حاسمة بالنسبة إلى الأمم المتحدة ولصداقية قراراتها وأساليب عملها. وفيما نناقش هذا الموضوع هنا في الجمعية العامة، نود أن نرى مجلس الأمن نفسه يناقشه علانية بأسرع ما يمكن، بغية توفير تفاهم واضح للمواقف الفردية للبلدان الأعضاء.

**السيد أكرم (باكستان)** (تكلم بالانكليزية): يرحب وفد باكستان بتقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة وتقريره عن مؤتمر قمة الأفية.

ولا يسعنا إلا أن نؤيد الأمين العام في قوله:

”إنه ليس لبلد ما القدرة على أن يعالج وحده ما يفرزه عالمنا المترابط من تحديات سياسية واقتصادية وبيئية وتكنولوجية“ (A/57/1، الفقرة ٤)

وإن الأمم المتحدة أداة فريدة من نوعها، وهي منتدى يمكن فيه نشر الموارد الجماعية وتوسيع نطاق التعاون في سبيل مواجهة المشاكل العالمية الحاسمة.

وقبل سبعة وخمسين عاماً، كانت البشرية تنظر إلى الأمم المتحدة بوصفها آخر أسمى أمانها. ولا شك أنها اليوم، بنفس القدر من الأهمية، بل أصبحت أهميتها أكثر حسماً بالنسبة لتطلعات البشرية إلى السلم العالمي والأمن الدائم. وما زالت أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة صالحة كما كانت في عام ١٩٤٥.

تنفيذا كاملا وأميناً، والتزام الجميع بالشرعية الدولية، مبدآن توجيهيان سليمان لتسوية هذا الصراع والأزمات الدولية الأخرى.

ولقد اضطلع مجلس الأمن بدور هام في عمليات حفظ السلام وبناء السلام في أجزاء متنوعة من العالم. ومن الأمور الحيوية ضمان احترام ميثاق الأمم المتحدة. وهذا يتضمن تنفيذ قرارات مجلس الأمن، وفقاً للمادة ٢٥ من الميثاق.

وقد أُلقت التطورات الأخيرة في جنوب آسيا، والشرق الأوسط وغيرهما من الأماكن الضوء على تردد الأمم المتحدة المستمر في الاستعانة الكاملة بطرائق التسوية السلمية للتراعات، على النحو الوارد في الفصل السادس من الميثاق. ونأمل في أن يرى الأمين العام من الممكن تفعيل هذه الإجراءات عندما تدعو الحاجة، دون اشتراط الموافقة الصريحة من جميع الأطراف المعنية مسبقاً.

وتبقى عملية حفظ السلام مهمة لإدارة الأزمات وإعادة السلام إلى مجتمعات ممزقة عديدة في أنحاء العالم الثالث. ولقد اضطلعت باكستان عبر تاريخها بدور رئيسي في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ونحتل حالياً، المركز الثاني بين أكبر البلدان المساهمة بقوات، ونأمل في مواصلة هذا الدور. وإننا لنظهر مزيداً من الاستعداد لو أنهت جارتنا الشرقية عمليات انتشارها التي تنهدنا، وقبلت بالتخفيف العسكري المتبادل.

وتشير باكستان مع الارتياح إلى الجهود المبذولة في سبيل تحسين عمليات حفظ السلام التي قامت بها الأمم المتحدة في السنة الماضية أو نحو ذلك. وهي ترحب أيضاً بإعداد إجراءات التشغيل الثابتة بشكل مفصل، في سبيل تبسيط هذه العمليات.

الأمين العام مجدداً على الهند وباكستان ويسعدنا أن نقبل بذلك العرض. ونأمل أن تحذو الهند حذونا. ونود أيضاً أن نرحب بتعيين الأمين العام لممثل خاص معني بتسوية النزاع في كشمير.

وقد رحبنا كلنا بالتطورات الإيجابية الحاصلة في أفغانستان وبالدور الإيجابي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في هذه الحالة. ولكننا، لا نملك أن نقنع بما تحقق. فما زال الأمن مهدداً في أفغانستان، من مصادر مختلفة، بما في ذلك مظاهر التنافس القبلي والإقليمي. وما برحت باكستان تعتقد أنه ينبغي على المجتمع الدولي أن ينشر قوات إضافية وتطالبه بذلك، لا سيما في المراكز الإقليمية، كوسيلة لتعزيز السلام والأمن في أفغانستان، والتحقق بذلك، من بسط سلطة الرئيس قرضاي على جميع أنحاء البلد. وتحقيقاً لنفس الغاية، من المهم أيضاً أن نباشر، في الوقت نفسه، عمليات إعادة التأهيل وإعادة الإعمار في أفغانستان.

وعلى الرغم من القرارات التي اتخذها مجلس الأمن هذه السنة والتي تشدد مجدداً على مبدأ الأرض مقابل السلام، وإنشاء دولتين - أي إسرائيل وفلسطين - تعيشان جنباً إلى جنب، فقد تدهور مناخ الأمن في الشرق الأوسط بشكل عنيف، كما ورد في تقرير الأمين العام. وقد واصلت إسرائيل عمليات إعادة الاحتلال وتشريد الفلسطينيين، وتسعى إلى إعطاء صورة شائنة عن الرئيس عرفات، ولكن من المفارقات أن العكس تحقق. ول سوء الحظ، ما زال السلام بعد بعيد المنال في فلسطين، طالما أن موقف الطرفين متباعد فيما يتعلق ببنية وسياق السلام الدائم في المنطقة.

واليوم، يخيم شبح الصراع على الشرق الأوسط ويتخطاه. ويمكن أن يكون لجرى الأحداث المتعلقة بالعراق أثر مهم على مستقبل العلاقات الدولية وعلى الأمم المتحدة نفسها. ومن وجهة نظرنا، فإن تنفيذ قرارات مجلس الأمن

لقد تعزز دور الأمم المتحدة الإنساني خلال الأزمات الأخيرة، بما في ذلك الحرب ضد الإرهاب في أفغانستان. وإلى جانب التحديد الواضح للأهداف والنطاقات، في كل عملية إنسانية كبرى، ثمة حاجة إلى تنسيق بنى القيادة والسيطرة والتحديد الواضح لمجالات التفويض، خاصة عندما يشارك العديد من الوكالات الدولية والمتبرعون الشائون والمنظمات غير الحكومية في عملية إنسانية. كذلك من الضروري تطوير آلية ما لضمان استمرارية تمويل القضايا الإنسانية، لا سيما عندما تختفي من شاشات التلفزة والصفحات الأولى من الصحف.

وهناك حاجة لمسعى واع لتكريس الدور المركزي للأمم المتحدة في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية حسبما هو متصور في ميثاق الأمم المتحدة. وتعتبر المؤتمرات الدولية التي عقدت في السنوات الأخيرة عن إجماع الأمم المتحدة على القضايا الاقتصادية والاجتماعية. وينبغي لنا ترجمة هذا الإجماع إلى عمل من خلال عملية متابعة فعالة. ولقد قدمت باكستان بعض الأفكار لإنشاء آلية متابعة وتنفيذ تستطيع أن تضمن تقدما متماسكا ومتكاملا ومنسقا نحو الأهداف المتفق عليها التي اعتمدها المجتمع الدولي.

وقد ظل هدف تحقيق السلام والتنمية في أفريقيا أولوية بالنسبة للمجتمع الدولي منذ أكثر من عقد من الزمان. وتساند باكستان جميع مبادرات الأمم المتحدة التي من شأنها أن تحقق السلام والرفاهية لأفريقيا. ولقد ظللنا ندعم باستمرار عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في أفريقيا كما شاركنا في هذه العمليات على مستوى كبير.

ولدينا التزام ملزم نحو شراكتنا مع أفريقيا. ونرحب بإعلان الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (الشراكة الجديدة) التي تأمل أن تفتح فرصا أكبر للسلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا.

وفي إطار مناقشة دور عمليات حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة، لم يرد أي ذكر في تقرير الأمين العام لفريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان الذي يراقب خط وقف إطلاق النار بين الهند وباكستان منذ عام ١٩٤٩ في الإقليم المتنازع عليه في جامو وكشمير. وقد كان لوضع هذا الفريق دور مفيد، في العديد من المناسبات، تمثل في تهدئة التوترات على طول خط المراقبة. وسوف ترحب باكستان بقرار يصدر عن الأمين العام بتوسيع نطاق فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان وتعزيز ولايته.

وينبغي لدور الأمم المتحدة في نزع السلاح أن يتخذ قوة أكبر مما هو عليه في الحاضر. إن العمل الجاري حاليا بشأن الأسلحة الصغيرة والألغام الأرضية والتحويلات غير المشروعة وما إلى ذلك أمر هام. ولكن لا يجوز للأمم المتحدة أن تتصل من مسؤولياتها في معالجة اهتمامات نزع السلاح التي تحتل مركز بنية السلام والأمن الدوليين، المتصورة في ميثاق الأمم المتحدة.

وينبغي للأمم المتحدة أن تكون قادرة على المعالجة الموضوعية لنزع السلاح النووي، وأسلحة الدمار الشامل الأخرى وقضية القذائف وأنظمة القذائف المضادة للقذائف التسيارية، فضلا عن نزع السلاح التقليدي على كلا المستويين العالمي والإقليمي. وإلى جانب المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح، ينبغي لأجهزة الأمم المتحدة التداولية المعنية الأخرى - أي هيئة نزع السلاح واللجنة الأولى بجانب أمانة نزع السلاح - أن تكون قادرة على تطوير الأعراف والاتجاهات الجديدة المطلوبة لمقابلة قضايا نزع السلاح والأمن المركزية هذه. وقد يؤدي عقد دورة استثنائية رابعة مكرسة لنزع السلاح إلى توفير الآلية لفعل ذلك.

كذلك أخطأنا علما بتقرير الأمين العام عن التقدم الذي أحرزته منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء نحو تطبيق إعلان الألفية. ونحن نتفق مع تقييم الأمين العام بأن سجل المجتمع الدولي في السنتين الأوليين في تطبيق إعلان الألفية كان متباينا في أفضل الحالات. وفي حين أحرز بعض النجاح، ظل التقدم الشامل في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والأهداف السامية الأخرى بطيئا بشكل مروع. ونضم صوتنا إلى مطالبة الأمين العام بتطوير استراتيجية منسقة - استراتيجية تسخر الطاقة المجتمعة للدول الأعضاء والمؤسسات الدولية والمجتمع المدني - في السعي نحو أهداف إعلان الألفية.

لقد أعلن رئيس جمهورية باكستان، عندما تكلم هنا في ١٢ أيلول/سبتمبر:

”وعلينا أن نستقطب هذه الروح المتنامية للإنسانية المعولة لدفع السعي نحو الرخاء العالمي والسلام الدولي قدما. وهذا لا يمكن تحقيقه إلا عن طريق الأمم المتحدة“. (A/57/PV.2)، الصفحتان (٢١ و ٢٢)

هذا هو الهدف المركزي للأمم المتحدة وسبب وجود منظماتنا.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): قبل إعطاء الكلمة للمتکلم التالي، أود أن أعلن أنه في صبيحة يوم الاثنين ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، ستعقد الجمعية العامة في التقرير الثاني للمكتب كبند أول.

والآن أعطي ممثل سري لانكا الكلمة.

**السيد مهندران** (سري لانكا) (تكلم بالانكليزية): يشعر وفد سري لانكا بالامتنان للأمين العام على عرضه

وقد فتحت العولة فرصا هائلة للإثراء، لكن فوائدها غير متعادلة وغير متساوية. وقد أبرزت بصفة خاصة الموقف المتضرر للبلدان النامية، لا سيما البلدان الأقل نموا. وتجلى ذلك في تفاوتات الدخل المتزايدة والفجوة الرقمية وتركيز القوة الاقتصادية في أيدي كيانات اقتصادية قليلة. ولدى الدول النامية فرصة صغيرة في إدماج أنفسها في الاقتصاد العالمي، ما لم يكن لدينا بيئة مساعدة للعمل. وحاجتنا في هذه الساعة هي استراتيجية فعالة وشاملة ومنصفة وموجهة نحو الإثراء لمقابلة مشكلة ديون البلدان النامية والبلدان الأقل نموا، بما في ذلك تقليص الديون وزيادة التدفقات المالية الميسرة.

وتشكل حقوق الإنسان أحد المجالات التي تتطلب مراجعة دقيقة من الحكومات والأمانة العامة - ويبدو من الضروري تنظيم آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان بطريقة عقلانية وفعالة، بما في ذلك طريقة تمويلها وعملياتها. ولسنا متأكدين من أننا نستطيع تعزيز حقوق الإنسان من خلال تكاثر آليات حقوق الإنسان. وفي هذا المسعى نستطيع البناء على الجهود التي بذلها مؤخرا الفريق العامل التابع للجنة حقوق الإنسان. ونحن مقتنعون بأن مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان الجديد سيعالج هذه القضايا بحماس وفعالية.

ولقد رحبنا بتقرير الأمين العام الثاني عن إصلاح الأمم المتحدة. وتساند باكستان، من حيث المبدأ، عملية الإصلاح في الأمم المتحدة. وهناك عدد من المقترحات في التقرير من شأنها ترشيد أداء الأمانة العامة. ومثل هذه المقترحات تلقى مساندتنا القوية. ومع ذلك، ثمة عدد من المقترحات تؤثر على العمليات الحكومية الدولية. ونحن نعتقد بأن تلك المقترحات تتطلب مناقشات بين الحكومات، خاصة فيما يتعلق بالإدارة المالية للمنظمة.

ونود أن نؤكد من جديد دعمنا لإسهام الأمم المتحدة في عمليات حفظ السلام وفي بناء الهيكل الأساسي للسلام.

والأمم المتحدة في طليعة التصدي للتحديات الإنسانية وحماية ومساعدة اللاجئين والمشردين داخليا. ولكننا نلاحظ أن وكالات الأمم المتحدة المعنية بمساعدة اللاجئين والمشردين تواجه عجزا في التمويل. ونحث المجتمع الدولي على النظر في تخصيص موارد كافية للأمين العام لهذه الأغراض.

وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى بلادي، حيث أننا، منذ ٥ كانون الأول/ديسمبر الماضي، عندما جاءت الحكومة الجديدة إلى السلطة، نقوم بتنفيذ مبادرة لبناء هيكل للسلام في بلادنا لكي ننهي الصراع الداخلي الذي طال أمده. وقد كان الأمين العام رحب الصدر في هذا المسعى. وحين تلقى الطلب، بعث بعثة لتقصي الحقائق وبعثة لتقييم الاحتياجات، وفعل كل ذلك فيما يتجاوز ٢٤ ساعة بقليل. وهذا هو نوع الاستجابة الفورية الذي يمكن أن يحقق الكثير في المساعدة على تعزيز جهود الأمين العام.

ونشعر بالامتنان للشبكة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمشردين داخليا التي أنشئت حديثا، فهي تقدم الدعم المستهدف إلى الأفرقة، ليس في سري لانكا فحسب، بل في كثير من مناطق العالم الأخرى التي توجد فيها مشاكل للاجئين.

ونتفق مع الأمين العام على أن الاستجابة إلى مشاكل المشردين داخليا تقع في المقام الأول على البلد المعني. ولكن سيكون من العسير جدا في نفس الوقت على هذه البلدان التي تقع في مناطق تشب فيها الصراعات أو تكون دائرة أن تجد الموارد الكافية لمساعدتها على توطيد المشردين في المناطق التي يجب أن يكونوا فيها. ونؤيد جهود الأمين العام للحصول على موارد أكبر في هذا المجال.

تقريره السنوي عن أعمال المنظمة، وكذلك لتقريره السنوي الأول بشأن متابعة قمة الألفية، والذي يركز على الالتزامات المقطوعة في إعلان الألفية.

وإذا أخذنا التقريرين معا، فإنهما يوفران لنا عرضا لأعمالنا في السنة الماضية ومعلومات عما هو مطلوب لمزيد من التقدم إلى الأمام.

لقد لاحظ الأمين العام على وجه صحيح أن جدول أعمال الأمم المتحدة واسع. وعلى جدول أعمال الأمم المتحدة قضايا مهمة كثيرة. وهي تشمل تحقيق السلام والأمن، والنهوض بالتنمية والقضاء على الفقر، وهي كلها قضايا تؤثر علينا جميعا. ويهدف التعاون الدولي في هذه الأنشطة إلى تحسين نوعية حياة الناس، أينما كانوا.

ورغم الانتكاسات الخطيرة للسلام والأمن الدوليين في بعض الأقاليم، أحرزت الأمم المتحدة تقدما في إحلال السلام في مناطق أخرى. إن سجل الخطوات التي اتخذها الأمين العام وموظفوه، والجهود التي يبذلونها لتحقيق السلام والأمن، جديدة بالإشادة. وتشكل النجاحات المحققة، في تيمور الشرقية، وكوسوفو، وأفغانستان، وسيراليون، على سبيل المثال لا الحصر، تطورات مهمة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

الأمين العام، في تقريره عن متابعة قمة الألفية، حدد بوضوح معوقات معينة أمام التخطيط والتنسيق الأفضل لجهود الأمم المتحدة في حفظ السلام، وأكد الحاجة إلى المزيد من الدعم من الدول الأعضاء. وينبغي لنا في المجتمع الدولي أن نعمل على إتاحة المساعدات اللازمة للأمين العام لكي نمكنه من تحسين قدرة الأمم المتحدة على الاستمرار في عمليات حفظ السلام، بما فيها أنشطة الأمم المتحدة في مجال نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم.

التعاون التقني المقدم من الحكومات من أجل تنفيذ برامج التنمية الاجتماعية، بما في ذلك برامج فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بصفة خاصة.

ويسرنا أن نرى إنشاء فرقة عمل الأمم المتحدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التي تقف على أهبة الاستعداد الآن للمساعدة في مجالات مثل إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ضمن استراتيجيات التنمية الوطنية. وبهذا، ينبغي أن يكون هدف الأمم المتحدة تزويد جزء كبير من السكان بإمكانية الحصول على تكنولوجيا الاتصالات بأسعار في مقدورهم.

ومن المخيب للآمال بعض الشيء أن نلاحظ ضالة التعاون الدولي هذا العام في المحافل المتعددة الأطراف المعنية بترع السلاح. وقد ترك ذلك المفاوضات متوقفة أيضا بشأن عدد من قضايا نزع السلاح الرئيسية في مؤتمر نزع السلاح. ونحث مؤتمر نزع السلاح على إجراء مناقشات بناءة لحسم القضايا المعلقة.

وننوه بالتقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل الذي اعتمدته عام ٢٠٠١ مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه.

وفي هذا الصدد، نشكر الأمين العام على توفير المساعدة لسري لانكا عن طريق إرسال بعثة لتقصي الحقائق حول انتشار الأسلحة الصغيرة غير المشروعة. وتدرس السلطات في سري لانكا الآن تقرير بعثة تقصي الحقائق بغية اتخاذ مزيد من الإجراءات.

وما زال إصلاح الأمم المتحدة يتصدر جدول أعمالنا. ونقدر العمل الذي اضطلع به الأمين العام في مجال إصلاح الأمم المتحدة فضلا عن جهوده المتواصلة في تنفيذ عملية الإصلاح التي تركز على ضمان توافق برنامج عمل

وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى بيانكم الافتتاحي، السيد الرئيس، في هذه المناقشة المعنية بالبندين قيد النظر. وقد ذكرتم بكل حق أن علينا أن نأخذ في الاعتبار أن مصداقية الأمم المتحدة لا تركز على قدرتها على توضيح الأهداف السياسية فحسب، بل وفوق كل شيء، على قدرتها على تعبئة الإرادة السياسية من أجل تحقيق هذه الأهداف. وكان هذا القول غاية في الصدق. وأرى أنه يجدر بنا جميعا أن نتذكر هذه العبارات. ودون إرادة سياسية لن ننجح في تحقيق ما اعتزمنا تحقيقه. وهذا صحيح على نحو خاص في مجال إعلان الألفية.

وأهداف التنمية التي نص عليها في إعلان الألفية لها أهمية قصوى، ولا يزال تحقيق هذه الأهداف يتصدر أولوياتنا. وقد تحقق تقدم في بعض المناطق، إلا أن التقدم المحرز في أشد المناطق فقرا، أي تخفيض حدة الفقر في أكثر البلدان فقرا، يبدو بطيئا وهامشيا. والنتائج المتضاربة للتقدم المحرز حتى الآن في تحقيق أهداف التنمية تعطي صورة قائمة جدا. ويبدو أن النافذة تغلق بدل أن تفتح أمام أفقر الفقراء، الذين يستحقون الاهتمام العاجل والمنافع القصوى في عملية تحقيق هذه الأهداف. ولهذا، من الضروري إيلاء الاهتمام الفوري لما اعتزمنا الاضطلاع به في المؤتمر الدولي الذي عقد مؤخرا جدا في جنوب أفريقيا.

ونرحب بالخطوات التي حددتها الأمين العام للإسراع بإحراز التقدم في تحقيق تلك الأهداف الإنمائية. ويجب أن تكون أولويتنا هي التنسيق بين جميع وكالات الأمم المتحدة التي حددت أهدافا في هذا المجال وتقديم المساعدة إلى تلك الوكالات.

ولا بد أن نعزز العمل في نطاق الأمم المتحدة فيما يتعلق بنواحي قلق المجتمع إزاء الشيخوخة والسكان والمعوقين وإساءة استخدام المخدرات والجريمة عبر الوطنية. وإزاء

بالنسبة لتايلند، نحن نعزز قوانيننا وتعاوننا مع الأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب الدولي، بينما نكشف أيضا التعاون على الأصعدة الإقليمية ودون الإقليمية. وكما قال وزير الخارجية التايلندي في بيانه أمام الجمعية العامة يوم ١٧ أيلول/سبتمبر:

”ولا يوجد حتى الآن أي مؤشر على الإطلاق على وجود أثر لقدرات إرهابية في تايلند. ونحن نعمل على ضمان عدم قدرة أية أنشطة أو شبكات إرهابية على اتخاذ أراضينا ملاذا لها.“  
(A/57/PV.12، ص. ٢)

إن التهديد الذي يفرضه الإرهاب الدولي يجعل التعددية أكثر أهمية. والحاجة إلى تعزيز التأييد الدولي للتعددية تجاوزت النداءات الموجهة من أجل تعزيز الأمم المتحدة: فهي تتطلب إعادة تأكيد الإيمان بالتعددية وبقدرة الأمم المتحدة على الاضطلاع بولايتها بشكل فعال ومنصف. وهكذا، مما يؤسف له أن نلاحظ في تقرير الأمين العام أن التكرار المتزايد للأعمال الانفرادية يعرض الترتيبات المتعددة الأطراف القائمة للخطر. وهذه الحالة تشاهد بوضوح أكبر في مجال أسلحة الدمار الشامل. وكما أوضع الأمين العام في تقريره عن أعمال المنظمة، لم يكن هناك تعاون كبير في المحافل المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح في العام الماضي. والتهديد المتمثل في وصول المنظمات الإرهابية إلى أسلحة الدمار الشامل كان ينبغي، بالتأكيد، أن يدفع البلدان إلى تحديد التزاماتها بالاتفاقات المتعددة الأطراف فيما يتعلق بتلك الأسلحة. ومع ذلك، حقيقة الأمر هي أن الثقة في الاتفاقات المتعددة الأطراف بشأن أسلحة الدمار الشامل آخذة في التناقص، وأن التعددية يمكن أن تصبح الملجأ الأول، بدل من أن تكون الملجأ الأخير. ومع ذلك، لا تزال تايلند تؤمن بإيمان قويا بالتعددية، وتثق بقدرة منظومة

الأمم المتحدة مع الأولويات والمبادئ الواردة في إعلان الألفية. وأخيرا، نوافق على أنه ينبغي أن تجرى الإصلاحات داخل الأمانة العامة للأمم المتحدة والجمعية العامة، بالإضافة إلى أجهزتها الرئيسية.

### السيد سينغارا نا أيودايا (تايلند) (تكلم بالانكليزية):

تعرب تايلند عن ترحيبها بمقرر الجمعية العامة ببحث البندين ٤٤ و ١٠ معا، حيث أن هناك ترابطا واضحا بين موضوع هذين البندين. ونعتقد أنه لكي نحرز تقدما كبيرا في تحقيق الأهداف التي حددها مؤتمر قمة الألفية، يجب أن يعاد التوفيق بين برنامج عمل الأمم المتحدة والأولويات والمبادئ التي نص عليها إعلان الألفية.

والتهديد الذي يواجهه السلم والأمن الدوليان، والأمن البشري كذلك، من جرّاء الإرهاب الدولي لا يزال يسبب قلقا كبيرا بعد عام من هجمات ١١ أيلول/سبتمبر الإرهابية الفظيعة. ولذلك، من المناسب أن يبرز تقرير الأمين العام بشأن تنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية (A/57/270) وتقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/57/1)، معا، هذه المسألة الهامة. وفي ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، عقد مجلس الأمن اجتماعا مفتوحا وأظهرت فيه المجموعات الإقليمية - بما في ذلك رابطة أمم جنوب شرقي آسيا - والدول آراءها بشأن ما أنجزته الأمم المتحدة في العام الماضي في المجال الحاسم المتعلق بمكافحة الإرهاب. وكانت الرسالة السائدة في الاجتماع أن كثيرا تحقق للتقدم بقضية التعاون الدولي بشأن مكافحة الإرهاب، لكن، مع ذلك، لا يزال هناك مزيد يلزم القيام به. ربما تكون لجنة مكافحة الإرهاب قد وفرت الحفز ولكن، في نهاية الأمر، الأعمال التي تقوم بها الدول في مكافحة الإرهاب الدولي، وأيضا - وبنفس القدر من الأهمية - المساعدة التي تتلقاها من المجتمع الدولي، هي التي ستحدث الاختلاف.

وبينما ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل اشتراكه في صون السلم والأمن الدوليين، وأن يكون أكثر يقظة في الحرب ضد الإرهاب الدولي عن طريق الأطر المتعددة الأطراف، ينبغي ألا يصرف هذا انتباهنا عن أهداف أخرى هامة ملحة بنفس القدر أيضا، وعلى وجه الخصوص، القضاء على الفقر. خلال العام الماضي، اعتمد المجتمع الدولي ثلاث وثائق هامة توفر دفعة جديدة لتحسين التجارة الدولية والنظام المالي الدولي، ولضمان منافع أعظم لكل الاقتصادات في العالم المعولم. واطلعت الأمم المتحدة بدور هام في بناء دينامية شراكة عالمية للتنمية، ويجب أن تقوم بدور أكثر أهمية لضمان تنفيذ خطة الدوحة، وتوافق آراء مونتيري وإعلان وخطة تنفيذ جوهانسبرغ، بطريقة تفيد بالفعل البلدان النامية. وتتشاطر تايلند أيضا رأي الأمين العام بأن الظروف الاقتصادية الوطنية والدولية الصحيحة أساسية لتحقيق الأهداف الإنمائية لقمة الألفية بشأن القضاء على الفقر.

إن الانتشار السريع لوباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز تهديد آخر للأمن الإنساني ويول، اهتماما بالشكل المناسب في تقرير الأمين العام. وفداحة هذا الوباء هي التي يمكنها أن تعكس بشكل كبير ما حققناه في التنمية. وكون أكثر من ٤٠ مليون فرد مصابين بالمرض في أنحاء العالم أمر غير مقبول على الإطلاق، كما أنه لا يمكن أن يكون قابلا للاستدامة. وتايلند لم تنج من هذا الوبال. لكننا واجهنا المشكلة، وبادرنا باتخاذ تدابير للتعامل معها بطريقة شاملة. ونجاحتنا في السيطرة على معدل العدوى بالفيرس/الإيدز وخفضه اعترف به وسجل على نطاق واسع. ونحن فخورون، بل ممتنون، لأن الأمين العام أشار إلى تايلند بوصفها واحدا من البلدان القليلة التي انخفضت فيها العدوى بالفيرس لسنوات عديدة. ومع أن تايلند خطت خطوات كبيرة في هذا المجال، نعتزف تماما بأن تهديد الفيرس/الإيدز لا يمكن التغلب عليه أبدا بشكل انفرادي

الأمم المتحدة على حل كل المسائل التي تؤثر على السلم والأمن الدوليين وتحقيق أهداف إعلان قمة الألفية الأخرى.

إن النهوض بالسلم والأمن الدوليين مسؤوليتنا جميعا. وفي هذا الصدد، أود أن أذكر بملاحظة الأمين العام في تقريره بشأن إعلان قمة الألفية بأنه كان، في بعض مناطق العالم، تقدم واضح نحو السلام، بينما في مناطق أخرى، لا يزال السلام بعيد المنال. وهذا يتطلب بوضوح قدرا أكبر من الاهتمام والتعاون الدوليين في المناطق التي يحتمل نشوب صراعات فيها. ومن جانبنا، ستواصل تايلند المساهمة في تعزيز السلم والأمن الدوليين. وفي هذا الشأن، تشعر تايلند بالفخر وبالشرف لتيسيرها مفاوضات السلام بين حكومة سري لانكا ومنظمة غور التاميل إيلاام للتحرر، باستضافتها تلك المفاوضات.

ومع ذلك، فإن السلم والأمن لا يمكن استدامتهما ما لم نعالج التحديات الاقتصادية والاجتماعية لبلد بعينه أو منطقة بعينها. وهكذا، فإن حفظ السلام وبناء السلام يصبحان أكثر تكافلا، ونحن لا يمكننا أن يتوفر لدينا أحدهما بالكامل دون الآخر. وأية عملية ناجحة لحفظ السلام من الضروري أن تكملها إعادة تأهيل مستدامة وصالحة للبقاء، وإعادة بناء، وأحيانا، جهد شامل لبناء الأمة. وبما يتمشى مع ذلك النهج، فإن العاملين في حفظ السلام التابعين لتايلند بتميمور الشرقية، من خلال إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية، لم يقوموا بالأدوار التقليدية لحفظ السلام الموكلة إليهم فحسب، وإنما شاركوا وبشكل مكثف في أنشطة إعادة البناء وفي تدابير أخرى لدعم التنمية المستدامة. وتايلند ستواصل تقديم دعمها القوي إلى بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة وتأمل أن تكون في كل بعثات حفظ السلام هذه عناصر كافية لبناء السلام.

اقتصادية مناسبة واستقرارا. ونحن بحاجة أيضا إلى أن نضمن نظاما اقتصاديا عالميا أكثر عدالة، ومجالا أوسع للمساواة بين الأمم. فلا يمكن لراحة الازدهار أن تستديم طالما لا يزال محكوما على الملايين بحياة لا أمل فيها.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** يؤسفني أن اضطر إلى

إعلان تأجيل الجلسة بسبب الافتقار إلى المتكلمين المستعدين لإدلاء ببياناتهم الآن. ولكن، أود أن اذكر الأعضاء بأن جدول النظر في البندين ١٠ و ٤٤ قد أعلن عنه قبل أسابيع وتم التأكيد عليه يوم الجمعة الماضي في برنامج عمل الجمعية العامة المنشور. وعليه، فقد تسنى، بحسب رأيي، للدول الأعضاء، متسع من الوقت لإعداد بياناتها. ويؤسفني الإقرار بأننا لم نستمع اليوم إلا إلى ٢٣ متكلمًا، ١٤ منهم في الصباح، و ٩ بعد الظهر، وأنه ما يزال في قائمتي ٤٣ متكلمًا. سنواصل المناقشة صباح الاثنين، ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، الساعة ١٠ صباحًا.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٠٥.

لأنه وباء عالمي. ولهذا، سنواصل التعاون على المستوى العالمي. وفي هذا الشأن، ستستضيف تايلند مؤتمر الإيدز الدولي الخامس عشر في ٢٠٠٤، بغرض تناول الجوانب المتعددة للفيروس/الإيدز، وهي الوقاية، والعلاج، والرعاية، والدعم، وكذلك البحوث والتنمية.

إن إنتاج المخدرات والاتجار غير المشروع بها ما زالا يثيران قلق المجتمع الدولي البالغ ويمثلان تهديدا كبيرا للأمن الإنساني في بلدي. وتهديد المخدرات، عندما يرتبط بسائر أشكال الجريمة عبر الوطنية، مثل غسيل الأموال، والإرهاب الدولي والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، يصبح أكثر خطورة. ونحن عازمون على مواجهة المشكلة العالمية للمخدرات، على النحو الذي دعي إليه في إعلان قمة الألفية، وقد أعلنت الحكومة التايلندية حربا شاملة ضد المخدرات.

وضمامنا للنجاح في مواجهة هذا التهديد، يجب تشكيل شراكة قوية على الصعيد المحلي، بين الوكالات الحكومية والجماعات المحلية، وضمن أطر التعاون الثنائي والإقليمي والدولي. وتعتبر خيرة الأمم المتحدة ودعمها المالي، لا سيما برنامج الأمم المتحدة الدولي لمكافحة المخدرات، من المقومات الحيوية في هذه الشراكة. ومن جهتنا، ستواصل تايلند الاضطلاع بدورها في صنع هذه الشراكة. وفي ذلك الصدد، فقد باشرنا تعاوننا رباعي الأطراف بشأن منع والقضاء على إنتاج المخدرات والاتجار بها بين تايلند والصين ولاوس وميانمار، ومن المتوقع أن يعتمد قادة تلك البلدان الأربعة إلى الالتقاء، في الوقت المناسب، من أجل إضفاء دفع سياسي تمس الحاجة إليه.

وعلى الرغم من التقدم الكبير الحاصل، يبقى الكثير مما يجب القيام به. وإن تحقيق أهداف التنمية التي وضعتها الألفية يتطلب وجود بيئة مؤاتية للسلام، وكذلك بيئة